في ختام مؤتمرهم الـ21:

قادة وزارة الداخلية يؤكدون دعمهم المطلق لتوجهات القيادة السياسية وحكومة الوفاق لبناء الدولة الحديثة

الدعوة إلى تعزيز التنسيق بين مؤسستي الجيش والأمن لمواجهة الإرهاب وجرائم الاختطاف والتهريب

خرج المؤتمر الـ21 لقادة وزارة الداخلية في ختام أعماله أمس بصنعاء بعدد من القرارات والتوصيات تمثلت في التأكيد على دعم قادة وزارة الداخلية اللامحدود لتوجهات القيادة السياسية وحكومة الوفاق الوطني ودعم الأشقاء والأصدقاء لتحقيق حُلم شعبنا في بناء الدولة المدنية الحديثة وبسط سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الإجتماعية والمواطنة المتساوية وإزالة كافة المظالم والنهوض بالتنمية.

وقدر المشاركون تقديرا عاليا الرعاية الكريمة للاخ رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة للمؤتمر .

واعتبروا كلمته التوجيهية في جلسة الاختتام وثيقة هامة من وثائق المؤتمر ودليلاً يُسترشد به عند وضع السياسات العامة وخطط وبرامج عمل الوزارة وأجهزتها المختلفة.

كما أقر المشاركون في المؤتمر كافة الوثائق والأدبيات وأوراق العمل المقدمة للمؤتمر مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الأساسية والمقترحات الإيجابية التي سُجلت بشأنها.

واعتبروا الكلمة التوجيهية للاخ رئيس مجلس الوزراء والكلمة الإفتتاحية لوزير الداخلية من أهم وثائق وأدبيات المؤتمر..

وأشادوا بمشاركة رجال المال والأعمال والمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان في أعمال المؤتمر،ودعوا لتطوير هذه المشاركة لتحقيق الأهداف المشتركة في تعزيز الأمن والإستقرار، مؤكدين على إعطاء قضايا القطاع الخاص والإستثمار أولوية قصوى في الحماية وسرعة التنفيذ للأحكام القضائية الباتة وإيجاد آلية تواصل منتظمة بين الشرطة والقطاع الخاص في العاصمة والمحافظات لمعالجة مختلف القضايا للوصول إلى بيئة اقتصادية آمنة وجاذبة للاستثمار والنهوض بالتنمية.

ونوهوا بالجهود المخلصة التي بذلت خلال عام 2012م من قبل منتسبي الوزارة في كل القطاعات والمجالات وبالتضحيات الجسيمة التي قدموها مع زملائهم من القوات المسلحة وبقية الأجهزة الأمنية واللجان الشعبية والمواطنين والتي أثمرت استعادة الأمن والاستقرار وعودة الخدمات الأساسية للمواطنين ومساعدة السلطات المحلية وأجهزة الدولة المختلفة في ممارسة مهامها وتقديم خدماتها للجمهور.

وأكد المشاركون في المؤتمر الـ21 لقادة وزارة الداخلية ان الاعمال الاجرامية والارهابية التي طالت عدداً من أبناء الوطن، بما في ذلك تلك الاعتداءات التي راح ضحيتها ضباط وأفراد من القوات المسلحة والأمن لن تؤثر في معنويات رجال الشرطة أو تُثنيهم عن القيام بواجباتهم في متابعة وتعقب الخارجين عن القانون وتقديمهم للعدالة.. مشددين على ضرورة بذل مزيد من الجهود المخلصة لتعزيز الانضباط والإبقاء الدائم للجاهزية ورفع الروح المعنوية وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب لبلوغ الأهداف والمؤشرات التي تضمنتها خطة عمل 2013م.

وأوصى المشاركون قيادة وزارة الداخلية وحكومة الوفاق الوطني إعطاء اهتمام أكبر لأسر الشهداء وجرحى الواجب والمتقاعدين وتحسين المستوى المعيشي لمنتسبي القوات المسلحة والأمن.. مشددين على أهمية التنسيق والتكامل وتبادل المعلومات بين

المشاركون في المؤتمر يؤكدون أن الأعمال الاجرامية والارهابية لن تؤثر في معنويات رجال الشرطة

أجهزة الأمن المختلفة والقوات المسلحة والسلطات المحلية والأجهزة الرسمية والمجتمعية للوقاية والتصدي للأعمال الإرهابية وجرائم الاختطاف والتهريب للسلاح والمخدرات وأعمال القرصنة والتسلل والحرابة،والاتجار بالبشر وغيرها من الجرائم المخلة بأمن الوطن واستقراره.

كما أوصى المشاركون بأهمية العمل للنهوض بمستوى جاهزية وكفاءة وأداء مراكز ومديريات الشرطة، باعتبارها أولى حلقات الاتصال بالمجتمع، لتتمكن من القيام بمهامها وواجباتها في خدمة المواطنين بصورة أفضل لتعزيز علاقة التعاون والثقة بين جهاز الشرطة والمواطنين..مؤكدين العزم على مواصلة الجهود الحثيثة لكشف الجرائم المجهولة وضبط مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.

وطالب المشاركون قيادة الوزارة وحكومة الوفاق الوطني بالعمل على تعزيز قدرات الشرطة عموماً وعلى وجه الخصوص مصلحة خفر السواحل لمواجهة أعمال القرصنة والتهريب للسلاح والمخدرات والهجرة غير المشروعة وحماية الشواطئ والمياه الإقليمية، وكذا المؤسسات العقابية وبما يمكنها من القيام بواجبها الإصلاحي والتربوي تجاه نزلائها وتأهيلهم وتدريبهم فنياً ومهنياً لإكسابهم مهناً تساعدهم على العيش الكريم بعد قضاء فترة قيد الحرية،والاهتمام بمتطلبات الدفاع المدني لمواجهة الحرائق والكوارث والإنقاذ بكافة أشكالها.

وأكد المشاركون في المؤتمر على ضرورة قيام الإدارة العامة للعلاقات العامة والتوجيه بدورها التوجيهي والتوعوي لمنتسبي الوزارة وأجهزتها المختلفة، والعمل على غرس القيم والمبادئ الدينية والأخلاقية والقانونية، على أن يُصاحب تلك الأنشطة والبرامج جهود وإجراءات لتوعية الجمهور بدورهم في التعاون مع الأجهزة الأمنية وإيضاح رسالتها .

وأشاد المشاركون في المؤتمر بما أنجز من عمل على صعيد إعادة التنظيم والهيكلة لجهاز الشرطة ودعوا إلى استكمال الهياكل الفرعية والتوصيف الوظيفي واللوائح المنظمة لعمل الوزارة وأجهزتها المختلفة، وطالبوا حكومة الوفاق الوطني بضرورة توفير الإمكانات المادية والمالية لتنفيذ برامج ومتطلبات إعادة التنظيم والهيكلة وبناء جهاز شرطة مؤسسي ومهني.

كما نوه المشاركون بأهمية تنفيذ قانون التقاعد لما يُسهم في الدفع بالقيادات الشابة والمؤهلة للوصول إلى مركز القرار، داعين الى إيجاد آلية فعالة للتنسيق والتكامل بين أجهزة وزارة الداخلية والقضاء والسلطة المحلية لتحقيق أقصى قدر من الفعالية في إنجاز قضايا المواطنين والتصدي للجريمة وتحقيق الأمن والاستقرار.

وشدد قادة وزارة الداخلية في ختام مؤتمرهم الـ21 على ضرورة متابعة استكمال الإجراءات لإصدار قانون تنظيم حيازة وحمل الأسلحة النارية وقانون مكافحة الإرهاب وقانون الحماية القانونية لمنتسبي الأمن والقوات المسلحة، لما تمثله هذه القوانين من أهمية قصوى في تعزيز دور وفاعلية أداء الأجهزة الأمنية لتوطيد الأمن والاستقرار والسلم الإجتماعي.. وأكدوا ضرورة استخلاص أهم المؤشرات والمقترحات التي تضمنتها التقارير التقييمية والإحصائية الأمنية ومداخلات المشاركين ومقترحاتهم وأوراق العمل المقدمة للمؤتمر وتضمينها خطط وبرامج العمل لعام 2013م.

حضر اختتام المؤتمر رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوه، ورئيس مجلس الشورى الأخ عبدالرحمن محمد علي عثمان، ورئيس مجلس القضاء الأعلى الدكتور علي ناصر سالم، ومستشارو رئيس الجمهورية الدكتور عبدالكريم الإرياني، والدكتور ياسين سعيد نعمان، وعبدالوهاب الآنسي، وعبدالله أحمد غانم، ورئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي، ونائب رئيس مجلس النواب حمير الأحمر، ورئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن أحمد علي الاشوال وعدد من أعضاء مجالس الوزراء والنواب والشورى والقيادات العسكرية وعدد من رؤساء وأعضاء البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية لدى اليمن .

في محاضرة نظمتها مؤسسة السعيد بتعز:

نعمان: ليس بإمكان أحد إقصاء الآخر ولابد من الشفافية في مؤتمر الحوار

الثورة تصحيح لمكانة وقيم الإنسان في الحياة وإلاّ أصبحت عملاً فوضوياً عبثياً

تعز
سلطان مغلس

أكد مستشار رئيس الجمهورية عضو اللجنة الفنية للحوار الوطني الدكتور ياسين سعيد نعمان أن يوم 21 فبراير يمثل دلالة كبيرة لليمنيين باعتباره استفتاءً شعبيا على التغيير وأهداف الثورة الشبابية الشعبية السلمية التي اكتسبت بعدها السياسي عبر صناديق الاقتراع ومثل اللبنة الأساسية للانطلاق نحو بناء الدولة المدنية الحديثة.

وقال مستشار رئيس الجمهورية في محاضرة ألقاها أمس في تعز بعنوان «الجذور الثقافية والتاريخية للديمقراطية في المخيال العربي»: يجب أن نبحث في الوقت الحالي عما يلبي حاجة الإنسان في الدولة العادلة التي تستمد قوتها وقيمها من إرادة الناس ونحن أمام محطة لبناء الدولة الحديثة العادلة وإنهاء الحكم المستبد الذي كان العقبة الرئيسية أمام تحقيق رغبات الناس، منوها إلى أن الثورة قيمتها في تحقيق معناها المرتبط بتصحيح المسار التاريخي لكل الفترات السابقة.

مستطردا : الثورة تصحيح لدور ومكانة وقيم الإنسان في الحياة وما لم يكن للثورة أدواتها السياسية التي تعظم قيم الحرية والمساواة والعدل ودوافعها الثقافية التي تضع الإنسان في مصاف الحقيقة المطلقة فإنها تصبح عملا فوضويا عبثياً.

وأضاف نعمان في المحاضرة التي أقامتها مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة وبرنامج دعم الحوار الوطني ومنتدى التنمية السياسية برعاية محافظ محافظة تعز وحضور عدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى والشخصيات الاجتماعية ورجال الأعمال والمثقفين والأدباء وشباب الثورة : المطلوب اليوم أن نتحاور جميعا دون استثناء لبناء مستقبل البلد ونوجد الدولة القوية والعادلة وبعدها يأتي المشروع الاجتماعي والسياسي والعديد من المشاريع الأخرى، مبينا بأنه ليس بإمكان أحد إقصاء الآخر وينبغي أن تقدم جميع القضايا بشفافية واضحة ومصداقية والاستماع للجميع من أجل بناء الدولة.

السفير الألماني : المجتمع الدولي يقف داعماً للحوار والتسوية باليمن

وقال نعمان أن بعض أنظمة الحكم المعاصرة التي جاءت إلى الحكم بواسطة المؤسسة العسكرية غالبا ما جاءت بفكرة أيدولجية صدامية عملت على تسويق هذا الاستيلاء على السلطة على أنها ثورة تولت كل شيء بالنيابة عن الشعب فهي تقوم بالثورة نيابة عن الشعب وتستولي على السلطة باسم الشعب وحينما يطالب الشعب بإشراكه في إدارة شئون حياته ويتطلع إلى الحريات والحقوق التي وعدته بها الثورة لا يجد سوى البنادق مصوبة إلى صدره.

وقال : الحوار يجب أن يحقق الثقافة الجديدة ثقافة السلام والمحبة والتعاون وتغليب المصلحة العليا على المصلحة الخاصة كون ثقافة الغرور والتعالي والقوة والهيمنة قد جربت كثيرا وفشلت ولا يمكن لها أن تعاد، مؤكدا على وجوب تقديم مزيد من التنازلات للوصول للهدف الذي يحقق أهداف الشباب والاستفادة من الفرصة الحالية وأمامنا خياران إما إيصال اليمن إلى بر الأمان أو الدخول في الفوضى.

من جهته أشار السفير الألماني لدى اليمن هولفر جرين إلى أن اليمن بحاجة ماسة للحوار أكثر من أي وقت مضى وكل القضايا والمشاكل التي تعانيها يجب أن تحل بالحوار وليس بالعنف .

وأضاف في مداخلته أن الحوار المدخل الوحيد والهام لحل المشاكل والقضايا بأجمعها على الساحة الوطنية على المدى البعيد.

وأردف : ينبغي أن يشارك جميع أبناء اليمن في الحوار لبناء دولة العدل والمساواة والمواطنة المتساوية وهو ليس مقصورا على فئة بعينها أو منطقة محددة وإنما هو قضية وطنية تخص اليمنيين أجمعهم، منوها بأن المجتمع الدولي وقراراته تقف جميعها داعمة لمؤتمر الحوار الوطني ومع المبادرة الخليجية وهو يتابع مجريات الوضع باليمن بشكل كامل.

مبينا بأن الأهم في المرحلة المقبلة أن يحدد شكل الدولة القادمة ونطاق الحكم المستقبلي وتوزيع الصلاحيات وكذا حقوق وواجبات المواطنين وأنظمة وضوابط تلبي متطلباتهم واحتياجاتهم بشكل كامل عبر الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في المجال الديمقراطي والأخذ بالجوانب الايجابية والابتعاد عن الجوانب السلبية التي تضر بمصلحة الوطن.

محافظ تعز شوقي أحمد هائل سعيد تحدث من جانبه بكلمة استعرض فيها مكانة تعز في مختلف المراحل الوطنية، مضيفا : يجب أن نتحاور حوارا عقلانيا لما فيه مصلحة الوطن بالدرجة الأساسية والسير بعجلة التغيير نحو الأمام وقيادة اليمن للمستقبل الأفضل، مشيرا إلى أن الجميع ينظر إلى تعز بأنها قدوة لبقية المحافظات في قيادة عملية التغيير وقيادة الحوار الوطني الجاد، وأردف بالقول : أتمنى من جمهورية ألمانيا التعاون في عملية التغيير وإحداث النقلة النوعية في عملية الحكم المحلي والسلطات المحلية بحكم خبرتهم الكبيرة وتجربتهم السابقة وكذا تطوير نظام السلطة المحلية في اليمن.

وجه بسرعة التحقيق والتعويض:

الرئيس يعزي أهالي شهداء طائرة «سخواي 22» ويتمنى الشفاء للمصابين

< صنعاء/سبأ

عبر الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية عن بالغ الحزن والأسى والأسف للحادث المأساوي المتمثل بسقوط الطائرة سخواي 22 يوم الثلاثاء الماضي على الحي السكني في حي الجامعة والذي خلف العديد من الشهداء والجرحى .مبلغا أهالي وأسر الشهداء أحر تعازيه وأسفه البالغ لسقوط الشهداء من أهاليهم وأسرهم .

متمنيا للمصابين الجرحى الشفاء العاجل بإذن الله تعالى.. ومؤكدا على ضرورة إجراء كافة التحريات والتحقيقات حول حقيقة الأسباب التي أدت إلى الانهيار المفاجئ للطائرة .

ووجه رئيس الجمهورية الجهات المعنية بحصر الأضرار كاملة وإجراء عمليات التعويض والإصلاح بأسرع وقت ممكن.

مبتهلا إلى العلي القدير أن يتغمد جميع الشهداء ممن سقطوا في الحادث بواسع رحمته وأن يسكنهم فسيح جناته وأن يلهم أهاليهم وذويهم الصبر والسلوان .." إنا لله وإنا إليه راجعون".

تشييع مهيب لجثمان قائد الطائرة «سخواي22»

< صنعاء/سبأ

شيع أمس بصنعاء في موكب جنائزي حزين جثمان الشهيد النقيب طيار محمد علي ناصر شاكر قائد الطائرة السخواي22 الذي استشهد جراء سقوط طائرته يوم الثلاثاء الماضي في حي القادسية بأمانة العاصمة.

وخلال مراسم التشييع الرسمية التي تقدمها رئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن أحمد علي الأشول،ونائب رئيس هيئة الأركان العامة للعمليات اللواء الركن علي محمد صلاح، وقائد القوات الجوية والدفاع الجوي اللواء طيار ركن راشد ناصر الجند.. عبر رئيس هيئة الأركان العامة عن صادق تعازي قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة لذوي الشهداء وضحايا الحادث ولأسرة الشهيد النقيب طيار محمد علي ناصر شاكر الذين استشهدوا جراء هذا الحادث المؤلم.

فيما أكد قائد القوات الجوية لـ"سبأ" أنه تم التحفظ على الوثائق الخاصة بالطائرة وانتشال الصندوق الأسود وهو بحالة جيدة.. مشيراً إلى أن اللجنة الفنية المشكلة من وزارة الدفاع والقوات الجوية والأمن العام مستمرة في تحليل ملابسات وقوع هذا الحادث المؤلم وستعلن نتائج التحقيقات بعد الانتهاء منها.

هذا وقد جرت مراسيم التشييع للشهيد الطيار النقيب محمد علي ناصر شاكر بعد الصلاة عليه في جامع مجمع الدفاع بالعرضي حيث سار الموكب الجنائزي بجثمان الشهيد الذي لف بالعلم الجمهوري تتقدمه سرايا رمزية من ضباط وأفراد القوات المسلحة في حين كانت الموسيقى العسكرية تعزف الألحان الجنائزية في مشهد يعبر عن الحزن الشديد لهذا المصاب الأليم والجلل.

ووري جثمان الشهيد الثرى في مقبرة الشهداء بأمانة العاصمة وتليت على روحه آيات من الذكر الحكيم.

شارك في مراسيم التشييع قائد اللواء السادس طيران عميد طيران صالح عبدالملك وقائد شرطة النجدة بأمانة العاصمة العقيد علي محمد داود وعدد من القيادات العسكرية والأمنية والضباط وأهالي وأقارب الشهيد وجمع غفير من المواطنين.

ن والقلم

عبدالرحمن بجاش

بين العجل والاستعجال!!

قال صديقي الطبيب والمتميز في مجاله: فيما كنت أعاين مريضي، كانت ثمة قدم تركض الباب: هيا أسرعوا نتحدث أنا وهذا الصديق معظم الوقت حول الطب والأطباء، بالمقابل يتحدث الناس طوال الوقت عن طائرة (العيانين) والنوادر التي يقف عليها من يذهب للاستطباب في مصر مثلا أو الأردن حيث يفاجأ معظم من يذهب بأن الأطباء يقومون بعلاج المريض اليمني من آثار علاج الطبيب اليمني، قال ذات مرة: هل ترى أن الطبيب اليمني فاشل؟ فاجأته بالقول: بل إن لدينا أطباء جيدين بل وممتازين، عاد يسأل إذا أين الخلل هل في التشخيص؟ قلت الأسباب كثيرة لكن الخلل أو المرض في الخطوة الأولى، فالطبيب اليمني لا يعطي مريضه الوقت الكافي، بل أن العجل والقلق يتحكم في الطبيب فيأتي تشخيصه خاطئا معظم الوقت ثم أن الطبيب هنا يتعامل مع مريض لا يثق به مقدما! فهز رأسه موافقا، ثم عدت أسأله: لم أنت ناجح في تخصصك وأعرف معرفه يقينيه أن الحالات التي تأتيك تعالج نهائيا، قالها: تصدق أنا أعطي مريضي وقته الذي يجب أن أمنحه له ولي كطبيب، وأضاف: إن المريض الذي كان يركض الباب حين دخل وبدأ الوقت يطول بدا آخر يركض الباب فهم بالقيام ليصرخ في وجهه: انتظر، قلت له بهدوء: أنت أيضا كنت تفعل ما يفعل فخجل، وعاد يضيف إلى ما قاله: أنا أحدد يوميا عدد حالات معينة ولا اقبل أكثر منها مطلقا إلا الحالة الطارئة جدا.

إذا مشكلتنا نفسية أولا وهي موزعه بين الطبيب ومريضه الأول عجل قلق، والثاني مستعجل ويأتي كأنه مفروض عليه أن يأتي، حتى الدواء الذي يكتبه له الطبيب يرميه بعد مرور وقت قصير إذا أحس ببعض التحسن وإذا أبطأ مفعول الدواء ذهب يبحث عن طبيب آخر .

هذا المريض تراه في مصر أو الأردن ينتظر الساعات الطوال بل والأيام بدون أن يتبرم ويأتي واثقا من طبيبه الذي لا يعرفه، وهناك الطبيب تحكمه منظومة تقاليد مهنيه نقابية وأخلاقية بالمقام الأول، يؤدي كل ذلك إلى سؤال مهم: أين نقابة الأطباء؟ يكون الجواب: غائبة!! وغيابها تغيب معه المنظومة المهنية النقابية الأخلاقية فكيف نريد إذا ما نريد وأدواتنا متخلفة وكلنا يصرخ وكلنا يصدر قوانين تغنينا بها وظللنا نصرخ أن المشكلة في التطبيق بينما يبدو الآن أن المشكلة في القوانين نفسها التي يكتشف عقمها، أما التطبيق فمسألة أخرى قائمه على منظومة أخرى غائبة من الأخلاقيات نعاني من غيابها، ثم دعوني أهمس من جديد فالشعور بالمسئولية غائب عن حياتنا.

رؤى سياسية متباينة حول أسباب ظهور «القضية الجنوبية»

حسن شرف الدين

اختلفت آراء نخب سياسية وحقوقية حول أسباب ظهور "القضية الجنوبية".. التي اعتبرها البعض بأنها قضية وطنية حقوقية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، عمقت تذمرا واسعا لدى أبناء المحافظات الجنوبية، واستثمرها بعض السياسيين لتنفيذ أجنداتهم الخاصة.

فيما اعتبرها فريق آخر بأنها هَمٌ عام لليمن والجنوب، تتمتع بخصوصية يجب مراعاتها، والتي بدأت بقضايا حقوقية مطلبية وتطورت إلى قضية سياسية بسبب غياب العدل والديمقراطية ودولة المؤسسات،واستغلالها من قبل السياسيين والتدخلات الخارجية.

أما الفريق الثالث فقد اعتبر القضية الجنوبية قضية جوهرية مطلبية حقوقية الأساس ظهرت أولى مؤشراتها مع مطالب إصلاح مسار الوحدة إثر حرب 1994م وتبلورت وانطلقت على إثر نتائج انتخابات 2006م الرئاسية وبروز المطالب الحقوقية وسوء تقدير وتعامل السلطة مع جذور القضية

تقييم إنجازات برنامج التحصين الموسع لعام 2012م في اجتماع موسع بوزارة الصحة

الاجتماع يؤكد ضرورة رفع معدل التغطية وهيكلة مكاتب الصحة بالمحافظات

عبدالخالق البحري

نظم قطاع الرعاية الصحية الأولية بوزارة الصحة العامة والسكان أمس في صنعاء اجتماعاً موسعاً حول مراجعة إنجازات البرنامج الوطني للتحصين ومناقشة التخطيط لخدمات الرعاية الصحية الأولية للعام 2013م، بدعم حلف اللقاحات العالمي "جافي" بمشاركة 100 كادر مختص من العاملين ومدراء التحصين والرعاية في ديوان عام الوزارة ومكاتب الصحة في مختلف محافظات الجمهورية.

وفي ختام فعاليات الاجتماع الموسع أوصى المشاركون بأهمية تقديم مقترحات لهيكلة مكاتب الصحة العامة والسكان في المحافظات ورفع معدل التغطية بالتحصين في المديريات التي تقل نسبة التغطية فيها عن 80%، وكذا التوسع في توفير فحص العينات الجينية إلى فروع المختبر المركزي في المحافظات .

وطالب المجتمعون بضرورة جعل المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي هيئة وطنية توفر لها الاعتمادات اللازمة التي تمكنها من القيام بمهامها بشكل مستمر وفعال في توعية المجتمع.

وأقر الاجتماع عدداً من التوصيات والقرارات التي تهدف في مجملها إلى تحسين أداء برامج التحصين وتطور عمل القطاع ورفع مستوى التغطية بالتحصين ضد الأمراض المعدية، وإلزام السلطات والجهات المحلية على مستوى كل محافظة بتفعيل دورها في عملية التوسع وانتظام التغذية الراجعة بشأن نتائج فحص العينات.

وفي ختام فعاليات الاجتماع أكد الدكتور ماجد يحيى الجنيد وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع الرعاية الصحية الأولية على ضرورة الاستفادة من مخرجات الاجتماع التي تناولت مجمل القضايا والموضوعات والمعوقات التي تم استعراضها خلال فعاليات الاجتماع وفي مقدمتها مؤشرات الإنجاز لمختلف البرامج والأنشطة التي تم تنفيذها العام المنصرم 2012م وسبل الارتقاء بها نحو تحقيق الهدف المنشود على المستويين الوطني والمديريات .

التأكيد على ضرورة تجديد الخطاب الثقافي والاعلامي لتأصيل مفاهيم العدالة الاجتماعية

خليل المعلمي

أكد الدكتور عبدالله عوبل منذوق وزير الثقافة أن المرحلة الحالية تحتاج إلى تجديد الخطاب الثقافي والإعلامي من أجل تأصيل ونشر مفاهيم وأفكار العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد وجبر الضرر والتي تقوم على أساسها هذه المرحلة.

وقال في افتتاح الندوة التخصصية التي نظمها مركز منارات أمس تحت عنوان "محاولة لتأصيل مبادئ الحكم الرشيد، مقدمة في شؤون الفساد وشجونه" بمناسبة مرور عامين على الثورة الشبابية السلمية وعامٌ على الانتخابات الرئاسية: إن الحكم الرشيد يقوم على أعمدة رئيسية هي النزاهة والشفافية والمساءلة والتي على أساسها يتمكن الرأي العام من الاطلاع والحصول على كافة المعلومات المتعلقة بإدارة الدولة والسياسات الاقتصادية التي تسير الدولة ومجمل النفقات الإيرادية وغير ذلك.. موضحاً أن الفترة الانتقالية لابد أن تفضي ومن خلال مؤتمر الحوار الوطني إلى دستور جديد ينتقل اليمن من خلاله إلى دولة مدنية توصل للحكم الرشيد وتقوم على مبدأ الشفافية والنزاهة.

من جهته أكد عمد عبدالفتاح اسماعيل وكيل أمانة العاصمة أن هذه الندوة تأتي بعد عامٍ من التغيير وانتخاب الرئيس عبدربه منصور هادي رئيسا للجمهورية..مشيراً إلى أن بلادنا تشهد في الوقت الحالي الكثير من التغييرات وسيتم تتويجها بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني في الـ18 من مارس القادم لينا قش فيه اليمنيون بجميع فئاتهم وقواهم السياسية كل الأمور المتعلقة بالعديد من القضايا الشائكة ليخرجوا بصيغة ترضي جميع الأطراف والقوى السياسية الفاعلة على الساحة.